هيئة الدستور الغذائي

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

A

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.org

CL 2023/82/OCS-EXEC
أكتوبر/تشرين الأول 2023

إلى: جهات الاتصال للدستور الغذائي

جهات الاتصال التابعة للمنظمات الدولية التي تتمتع بصفة مراقب في الدستور الغذائي

من قبل: أمانة هيئة الدستور الغذائي،

وبرنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

الموضوع: **طلب تعليقات بشأن مستقبل الدستور الغذائي – الجزء 3 نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل**

المهلة النهائية: **8 نوفمبر/تشرين الثاني 2023**

معلومات أساسية

1- نظرت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في دورتها الرابعة والثمانين (اللجنة التنفيذية) في مشروع خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي كانت قد وضعته اللجنة الفرعية المعنية بالمسألة التابعة للجنة التنفيذية. وقد تم وضع مشروع خطة العمل استنادًا إلى المساهمات الواردة عن طريق الدراسات الاستقصائية التي أعقبت الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية التي ضمت بالدرجة الأولى رؤساء اللجان والأمانات المضيفة والمنسقين الإقليميين ورؤساء مجموعات العمل. وقد أقرت المناقشات التي دارت في إطار كل من اللجنة التنفيذية وهيئة الدستور الغذائي بأهمية السعي إلى الحصول على مساهمات من العضوية الأوسع للدستور الغذائي بشأن خطة العمل هذه.

طلب إبداء التعليقات

2- وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين على أن يكون القسم المتعلق بمستقبل الدستور الغذائي، الذي يتصل بالسياق والمحركات من مشروع خطة العمل (القسم 2)، بمثابة أساسٍ لمناقشة السردية المتعلقة بمحركات التغيير في وضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2026–2031. وقد سبق أن تم التماس تعقيبات الأعضاء بشأن هذه المسألة من خلال التعميم رقم CL 2023/65/OCS-EXEC. والتماسًا للتعقيبات بشأن القسم 3 – نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل، تم عقد حدث جانبي غير رسمي مفتوح أمام مشاركة جميع الأعضاء الحاضرين على هامش الدورة الثالثة والثلاثين للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويتيح هذا التعميم الآن الفرصة لجميع الأعضاء والمراقبين لتقديم تعقيباتهم بشأن القسم 3 من خطة العمل (انظر الملحق الأول).

3- واقترحت اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين أنه لدى التماس مساهمات من أعضاء هيئة الدستور الغذائي الأوسع نطاقًا، يجب أن تكون هناك أسئلة محددة تتناول مواطن القوة والضعف التي تنطوي عليها مختلف أشكال الاجتماعات، تبعًا لدرجة تعقيد القضايا التي ستناقش؛ ومقارنة أشكال الاجتماعات المختلفة من حيث التكاليف والموارد والوقت؛ وما إذا كان أي من أشكال الاجتماعات أفضل أو أسوأ من سواه من وجهة نظر الأعضاء/المراقبين لجهة إبراز القيم الأساسية للدستور

الغذائي المتمثلة في الشمولية والتعاون وبناء التوافق والشفافية. وتحقيقًا لهذه الغاية، يُرجى من الأعضاء والمراقبين، بالإضافة إلى تقديم تعقيباتهم على النص نفسه، الرد على الأسئلة التالية:

(أ) في ما يتعلق بالأشكال الأربعة للاجتماعات المعروضة في الجدول 1، هل هناك أي نقاط قوة أو ضعف إضافية في أشكال الاجتماعات مما ينبغي إبرازه؟

(ب) من وجهة نظركم كبلد عضو أو كمراقب، هل هناك شكل معين للاجتماعات يعتبر أكثر فعالية من حيث الوقت والتكلفة والكفاءة؟ يرجى ذكر مسوّغ إجابتكم، مع الإشارة إلى أنه بوسعكم انتقاء أكثر من خيار واحد. ويرجى منكم أيضًا أن تذكروا التبعات المترتبة على صعيد الموارد، عن الأشكال الأربعة للاجتماعات، أي الاجتماع بالحضور الشخصي فقط، أو بالحضور الافتراضي فقط، أو بالحضور الشخصي مع بث وقائع الاجتماع عبر الإنترنت، أو بالحضور الشخصي مع إمكان إجراء مداخلات بالوسائل الافتراضية.

(ج) هل القيم الأساسية للدستور الغذائي، أي الشفافية، والشمول، وبناء التوافق مضمونة من خلال أشكال الاجتماعات الأربعة المذكورة؟ هل لديكم أي شواغل تتوجب معالجتها في ما يتعلق باستخدام شكل معين من أشكال اجتماع الدستور الغذائي؟

(د) هل هناك أشكال أخرى للاجتماعات ينبغي النظر فيها؟

(هـ) كيف يمكننا مواصلة تحسين آليات العمل في فترة ما بين الدورات بما يضمن أن توفّر أساسًا جيدًا لعمل اجتماعات لجنة الدستور الغذائي؟

(و) هل هناك قضايا رئيسية أخرى تحتاج إلى النظر فيها عند وضع نموذج لعمل الدستور الغذائي بما يضمن كفاءته وفعاليته في السنوات المقبلة؟

التوجيهات الخاصة بإبداء التعليقات

4- ينبغي إبداء التعليقات من خلال جهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي باستخدام نظام التعليقات الالكتروني.

5- ويجوز لجهات الاتصال لدى الأعضاء والمراقبين في الدستور الغذائي تسجيل الدخول إلى نظام التعليقات الالكتروني والاطلاع على الوثيقة المفتوحة للتعليقات عن طريق اختيار "Enter" في صفحة "My reviews"، المتاحة بعد تسجيل الدخول إلى النظام.

6- ويطلب إلى جهات الاتصال لدى الأعضاء والمنظمات بصفة مراقب في الدستور الغذائي إبداء تعليقات عامة على مستوى الوثيقة. ويمكن الاطلاع على توجيهات إضافية بشأن فئات التعليقات وأنواعها في نظام التعليقات الإلكتروني ضمن الصفحة الخاصة بالأسئلة المتكررة (FAQs) في النظام.

7- ويمكن الاطلاع على الموارد الأخرى لنظام التعليقات الإلكتروني، بما في ذلك دليل المستخدم والدليل الموجز، من خلال الرابط التالي: https://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/resources/ocs/ar

8- لطرح أسئلة متعلقة بنظام التعليقات الإلكتروني، يرجى الاتصال بعنوان البريد الإلكتروني التالي: Codex-OCS@fao.org.

الملحق الأول

مسودة خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي

1- معلومات أساسية

لقد كان لجائحة كوفيد-19 وقع كبير على سير عمل الدستور الغذائي حيث إنها أثرت على انعقاد الاجتماعات المقررة التي وجب تأجيلها لفترة طويلة من الزمن ومن ثم عقدها بطرق غير تقليدية. وبالرغم من صعوبته، أتاح هذا الوضع فرصة أمام الدستور الغذائي لإجراء إعادة تقييم استراتيجي لهياكل الاجتماعات وعملياتها على ضوء التطورات التكنولوجية الكبيرة، ولا سيما في مجال العمل عن بُعد وعقد المؤتمرات بواسطة الوسائل السمعية/الفيديوية.

واستجابةً للاختلالات التي سببتها الجائحة، اتفقت اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي (اللجنة التنفيذية) في دورتها التاسعة والسبعين على تشكيل لجنة فرعية للعمل بسرعة والنظر بشكل تعاوني في تأثير الجائحة على إدارة عمل الدستور الغذائي ولتحديد النُهج التي قد توصي اللجنة التنفيذية الهيئة باعتمادها للحرص على أن يكون الدستور الغذائي في موقع جيد يخوّله التعامل مع أحداث مشابهة في المستقبل بالنظر إلى العناصر المعروضة في الوثيقة المعنونة "الدستور الغذائي والجائحة – التحديات الاستراتيجية والفرص"[(i)].

ونظرت اللجنة التنفيذية في دورتها الثمانين[(ii)] في التقرير المتعلّق بالدستور الغذائي والجائحة الذي أعدّته اللجنة الفرعية التابعة لها.[(iii)] وعند القيام بذلك، أكّدت اللجنة التنفيذية دعمها لمحتوى التقرير وأعربت عن تقديرها للنُهج المتبعة في الدستور الغذائي من أجل مواجهة التحديات التي طرحتها الجائحة، مع الإشارة إلى أن الاجتماعات الافتراضية والمشاركة فيها كانت ضرورية لنجاح الدستور الغذائي في عام 2021. وقدمت اللجنة التنفيذية في دورتها الثمانين عددًا من التوصيات بهدف ضمان استمرار عمل الدستور الغذائي بشكل عملي وملتزم في عام 2021 بالرغم من الجائحة.

وأقرّت الدورة الحادية والثمانون[(iv)] للجنة التنفيذية، في إطار اعتباراتها لاستجابة الدستور الغذائي لجائحة كوفيد-19،[(v)] بالفرص والتحديات التي طرحتها الأزمة العالمية. وبالنظر إلى كل من التجارب الحديثة والسابقة والسياق الغذائي العالمي الأوسع نطاقًا، وافقت اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثمانين على قيادة عملية وضع خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي لكي تنظر فيها هيئة الدستور الغذائي خلال الذكرى الستين لتأسيسها في عام 2023.[(vi)]

واستعرضت اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والثمانين[(vii)] القضايا المتعلّقة بمستقبل الدستور الغذائي بالاستناد إلى وثيقة عمل بشأن الأفكار الأوّلية المتعلّقة بنموذجٍ لعمل الدستور الغذائي في المستقبل[(viii)] وتقرير اللجنة الفرعية بشأن الدستور الغذائي والجائحة المعروض على الدورة الحادية والثمانين للجنة التنفيذية[(ix)]، وأقرّت بأهمية هذا العمل ودعمت تشكيل لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية من أجل التعاون مع أمانة الدستور الغذائي لإعداد تقرير يتضمن خطة عمل بشأن مستقبل الدستور الغذائي وعرضه على اللجنة التنفيذية في دورتها الرابعة والثمانين.

ولقد أثبت الدستور الغذائي منذ تأسيسه قبل 60 عامًا، أنه قادر على التكيّف مع التطوّرات في مجال تكنولوجيا إنتاج الأغذية وسلامة الأغذية، وأثبتت ولايته أنها ملائمة للغرض المنشود منها من أجل معالجة القضايا التي نشأت عن هذه التغيّرات. وأتاحت الاختلالات في ممارسات العمل المعتادة والتي سببتها جائحة كوفيد-19، فرصةً لإعادة النظر في الطريقة التي يعمل بموجبها الدستور الغذائي. ويعتبر النظر بعناية في البيئة التي يعمل فيها الدستور الغذائي في الوقت الراهن وتحليل الجدوى والتأثير على عمل الدستور الغذائي، ملائمين ومناسبين من حيث التوقيت. وإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للدستور الغذائي أن يدعم الأهداف العالمية الأوسع نطاقًا المتعلّقة بالاستدامة في سياق تغيّر المناخ، والتغيّرات في النظم الغذائية، والتحديات البيئية.

ومن المهم التشجيع على تكوين فهم مشترك لدور الدستور الغذائي في مواجهة هذه التحديات بشكل متسق مع ولايته المنصوص عليها في المادة 1 من النظام الأساسي لهيئة الدستور الغذائي.[x]

2- مواصفات الدستور الغذائي المستقبلية – السياق والمحركات

لقد وفى نظام وضع مواصفات الدستور الغذائي بالغرض منه بشكل جيّد منذ تأسيس الدستور الغذائي قبل ستين عامًا. وهذا النظام مرسّخ في العملية التي يجري وصفها في دليل الإجراءات[xi] والتي تنتج عنها مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسات الخاصة به والمشار إليها عادة بنصوص الدستور الغذائي. وتتضمن هذه النصوص متطلبات خاصة بالأغذية تهدف إلى ضمان حصول المستهلكين على منتجات غذائية سليمة وصحية وغير مغشوشة وتتميز ببيانات توسيم وبطريقة عرض على نحو صحيح. وتعتبر القاعدة العلمية التي تقوم عليها نصوص الدستور الغذائي أساسيةً لضمان محافظة الدستور الغذائي على مكانته البارزة كمرجع دولي في مجال سلامة الأغذية والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، وكمصدر رئيسي بالنسبة إلى العديد من البلدان للمواصفات الغذائية القائمة على العلوم والمعترف بها من جانب منظمة التجارة العالمية.

وإذ نتقدم نحو المستقبل، يمكن للدستور الغذائي أن يدعم الأهداف العالمية الأوسع نطاقًا المتعلّقة بالاستدامة، والصحة الواحدة، والأمن الغذائي، وحماية البيئة، من خلال وضع مواصفات غذائية دولية تعالج أي مشكلة محتملة تمس بحماية صحة المستهلكين أو ممارسات التجارة العادلة وتنشأ عن تنفيذ المبادرات الهادفة إلى النهوض بالاستدامة.

وفي ضوء هذه الخلفية، يجب على مواصفات الدستور الغذائي أن:

(1) تكون ذات صلة، وملائمة للغرض منها، ومفيدة للأعضاء؛

(2) وتعبّر عن أهدافها بوضوح؛

(3) وتستجيب للحاجة إلى حماية صحة المستهلكين وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية؛

(4) وتستجيب للتحديات العالمية الناشئة ذات الصلة؛

(5) وتكون قائمة على الأدلة العلمية.

وينظر هذا القسم في السياق والتحديات العالمية الراهنة وفي كيفية تأثيرها على نوع المواصفات التي قد يلزم وضعها في المستقبل لحماية صحة المستهلكين وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

2-1 القضايا الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف

تساءلت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عن الطريقة التي سيتناول بها الدستور الغذائي القضايا المتعلّقة بمصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة.[xii]

وعهدت الهيئة إلى اللجنة التنفيذية بالعمل الذي قامت لجنة فرعية تابعة للجنة التنفيذية بمعالجته ونظرت فيه الهيئة في دورتها الخامسة والأربعين.[xiii] وتم تشجيع أعضاء الدستور الغذائي على تقديم مقترحات عمل جديدة بشأن مصادر الأغذية ونظم الإنتاج الجديدة باستخدام الآليات القائمة، وعلى تحديد القضايا المحتملة التي لم يتمكن الهيكل الحالي والإجراءات والحالية من معالجتها والخيارات المتاحة للقيام بذلك، الأمر الذي يتطلب التفكير بأسلوب مختلف بالطريقة التي ينظَم فيها عمل الدستور الغذائي ويطبَّق. وأقرّت اللجنة التنفيذية أيضًا في دورتها الثالثة والثمانين بضرورة إعداد توجيهات بشأن كيفية تطبيق الإجراءات القائمة لضمان ألّا يتصور الأعضاء وجود عقبات إجرائية تحول دون تقديمهم مقترحات جديدة للعمل في هذا المجال وغيره من

مجالات الدستور الغذائي. وقد طُلب من أمانة الدستور الغذائي إعداد توجيهات عملية بشأن كيفية تطبيق الإجراءات القائمة عند وضع مقترحات جديدة للعمل.[xiv]

وفي موازاة ذلك، بدأت المناقشات في بعض اللجان حول مجالات العمل الجديدة المحتملة. وعلى سبيل المثال، أتاح حدث جانبي عقد على هامش الدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية بشأن "استشراف المستقبل: النظر في القضايا الناشئة في مجال سلامة الأغذية والأعلاف"، فرصة قيّمة لإجراء مناقشة تطلعية ودفع اللجنة إلى وضع بند على جدول الأعمال يسمح لها بالنظر بصورة منتظمة في القضايا الناشئة. وتم تحديد وجود حيّز ضمن اجتماعات الدستور الغذائي لمناقشة هذه القضايا الجديدة والناشئة قبل الالتزام بوضع مواصفات جديدة، على أنه خطوة هامة باتجاه المساهمة في تحقيق الرؤية المتمثلة في جعل الدستور الغذائي مكانًا يلتقي فيه العالم لمناقشة المواصفات الخاصة بسلامة الأغذية وجودتها بهدف حماية الجميع في كل مكان.

2-2 القضايا السياسية والبيئية والاقتصادية والصحية العالمية

تطرح الجائحات، والاضطرابات الاجتماعية، والقضايا البيئية (مثل تغيّرات المناخ، وتوافر المياه النظيفة، والكوارث الطبيعية) والاقتصادية، تحديات عالمية تؤثر في طبيعة عمل الدستور الغذائي وأساليبه.

ولقد علّمتنا جائحة كوفيد-19 أن الدستور الغذائي بحاجة إلى تعديل نموذج عمله ليتسم بالمرونة والقدرة على التكيّف لكي يبقى قويًا وعلى أهبة الاستعداد لمواجهة التحديات العالمية بطريقة فعالة. وحتى قبل الجائحة، أثّرت حالات الاضطراب الاجتماعي على انعقاد اجتماعات الدستور الغذائي وبدأت تجذب الانتباه إلى الحاجة إلى استكشاف أساليب عمل مختلفة.

2-2-1 المبادرات العالمية الرفيعة المستوى

عبّرت قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية عن الحاجة الملحّة إلى إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفًا والتي يعتمد كل واحد منها على وجود نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وإنصافًا، وأقرّت بالحاجة إلى العمل معًا لتحويل الطريقة التي ينتج بها العالم الأغذية ويستهلكها وينظر إليها. ويمكن لمواصفات الدستور الغذائي المتعلّقة بحماية صحة المستهلكين وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية أن تسهّل التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بشكل مباشر بعمل الدستور الغذائي، وبخاصة الأهداف 2 و3 و12 و17.[xv]

وتجدر الإشارة إلى أنه عند وضع المواصفات أو مراجعتها، هناك قضايا يمكن أخذها في الاعتبار غير تلك التي تتعلّق بسلامة الأغذية وجودتها. ولكن عند وضع المواصفات أو مراجعتها، تسمح الإجراءات الحالية بالنظر في عوامل مشروعة أخرى يقترحها الأعضاء على أساس كل حالة على حدة عندما تكون هذه العوامل ذات صلة بالنسبة إلى حماية صحة المستهلكين وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

وأيّد مجلس منظمة الأغذية والزراعة مؤخرًا (ديسمبر/كانون الأول 2022) مجموعة من الأولويات الاستراتيجية لعمله في مجال سلامة الأغذية بهدف الحفاظ على رؤيته المتمثلة في توفير "*الأغذية الآمنة لجميع الناس في جميع الأوقات*" في سياق مهمته المتمثلة في "*دعم الأعضاء لتحسين سلامة الأغذية على جميع المستويات من خلال تقديم المشورة العلمية وتعزيز قدراتهم في مجال سلامة الأغذية لجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود*". وتشجّع هذه الأولويات الاستراتيجية على دمج سلامة الأغذية على نحوٍ أكثر اتساقًا في عملية تطوير نظم زراعية وغذائية مستدامة وشاملة، وسياسات متصلة بالأمن الغذائي والتغذية، واستراتيجيات للتنمية الزراعية.

واعتمدت جمعية الصحة العالمية الخامسة والسبعون (مايو/أيار 2022) استراتيجيةً عالمية لمنظمة الصحة العالمية للسلامة الغذائية لتكون بمثابة مخطط وإرشاد للدول الأعضاء في ما تبذله من جهود لتعزيز نظمها الوطنية لسلامة الأغذية والترويج للتعاون الإقليمي

والعالمي. وتهدف الاستراتيجية التي تتضمن خمس أولويات استراتيجية مترابطة وتساند بعضها البعض، إلى بناء نظم تطلّعية لسلامة الأغذية تقوم على الأدلة ومحورها الناس وتتسم بالفعالية من حيث الكلفة وذلك بواسطة الحوكمة المنسقة والبنية الأساسية الملائمة. ويعتمد تنفيذ الاستراتيجية على التزام الدول الأعضاء ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي، وجهودهم.

وتقرّ التوجهات الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة الأغذية بأهمية نظم سلامة الأغذية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك بالاستناد إلى الأدلة والمشورة العلمية. كما أنها تعترف بأهمية هذه النظم في الاستجابة للمحركات العالمية الرئيسية التي تتراوح بين التغيّرات البيئية، والتطوّرات الرقمية، والأخطار الناشئة في السلسلة الغذائية، والنُهج الرامية إلى التخفيف من آثار هذه التحديات، مثل تحويل النظم الغذائية وتعزيز نهج الصحة الواحدة. وتسّلط خطة العمل المشتركة المعنية بنهج صحة واحدة (2022–2026)[xvi] للتعاون الرباعي بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، الضوء أيضًا على أهمية نهج الصحة الواحدة بالنسبة إلى سلامة الأغذية.

وأقرّت منظمة التجارة العالمية خلال المؤتمر الوزاري الثاني عشر، بالأهمية المحوريّة التي تتسم بها عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي في النظام المتعدد الأطراف في سياق التحديات العالمية الناشئة. ويعرض الإعلان بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية في الفقرة 8 منه، برنامج عمل تفسيريًا لتحديد التحديات الماثلة أمام تنفيذ الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية والآليات المتاحة لمواجهتها؛ وآثار التحديات الناشئة على تطبيق الاتفاق بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية. ويتمثل أحد المواضيع التي يمكن استكشافها في *"كيفية تسهيل تحقيق الأمن الغذائي العالمي وإقامة نظم غذائية أكثر استدامة، بما في ذلك من خلال النمو المستدام والابتكار في مجال الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية، ومن خلال استخدام المواصفات والخطوط التوجيهية والتوصيات الدولية الصادرة عن هيئة الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كأساس لتدابير الصحة والصحة النباتية المتناسقة من أجل حماية حياة الإنسان أو الحيوانات أو النباتات، أو صحتهم."*

ولقد أعيد تأكيد الالتزام بإيجاد نُهج وحلول عالمية أو إقليمية للتحديات العالمية، على مستويات عديدة. وعلى سبيل المثال، أكّد المؤتمر الوزاري بشأن "تحويل النظم الزراعية والغذائية: استجابة عالمية للأزمات المتعددة" الذي عقده المنتدى العالمي للأغذية والزراعة، في البيان النهائي الصادر عن وزراء الزراعة في 64 بلدًا على أهمية الأدوات المتعددة الأطراف في مواجهة التحديات العالمية. والتزم الوزراء بتوطيد *"التعاون بين القطاعات لتحويل النظم الغذائية بما يتماشى مع نهج الصحة الواحدة. وفي هذا الصدد، نسلّط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه منظمات وضع المعايير الدولية القائمة على العلوم، مثل هيئة الدستور الغذائي، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان."* وأكدت المبادرات الإقليمية مجددًا أيضًا على دور الدستور الغذائي وأهميته. فعلى سبيل المثال، أشارت منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عند تأسيسها إلى مواصفات الدستور الغذائي باعتبارها أساس التنسيق في الإقليم.

وتشير جميع هذه المبادرات إلى أهمية سلامة الأغذية بالنسبة إلى الصحة العامة والأمن الغذائي والتجارة، وإلى الحاجة إلى دمج الاستشراف والتأهب من أجل الاستعداد للقضايا الناشئة المستقبلية. وتشدد جميع هذه المبادرات أيضًا على أن سلامة الأغذية تؤدي دورًا حاسمًا في تحويل النظم الزراعية والغذائية بشكل ناجح من أجل تلبية احتياجات العالم. وإن الدستور الغذائي في وضع فريد يخوّله تأدية دور الأداة التمكينية لجميع هذه المبادرات من خلال الاستجابة للاحتياجات العالمية لحماية صحة المستهلكين والمساعدة على اتباع ممارسات عادلة في التجارة، الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في تحقيق الهدفين 2 و3 من أهداف التنمية المستدامة.

2-2-2 الصحة والعدالة والاستدامة

لقد لفتت المناقشات الأخيرة في هيئة الدستور الغذائي وخارجها الانتباه إلى المعنى الواسع الذي تحمله مصطلحات من مثل "الصحة" و"العدالة". وتُفهم هذه المصطلحات على أنها ترتبط بسلامة الأغذية وجودتها في سياق عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي من أجل "حماية صحة المستهلكين وضمان اتباع ممارسات عادلة في تجارة الأغذية". وفي السياقات الأوسع، يشمل مصطلحا "الصحة" و"العدالة" عادة جوانب مختلفة تبعًا لطبيعة المبادرة العالمية أو محور تركيز المؤسسة المتعددة الأطراف، حيث أنه يجب مثلًا تطبيق مواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسة الخاصة به جنبًا إلى جنب مع المواصفات الخاصة بمجالات أخرى من أجل اتباع نهج شامل ومعالجة الأثر التآزري للأخطار الناشئة عن النمط الغذائي والمياه والهواء وجميع المصادر عند وضع تدابير لإدارة المخاطر.

وفي سياق الاستدامة، تسمح إدارة المخاطر على المستوى الوطني أو الإقليمي باتخاذ قرارات مستنيرة لضمان أن تكون الأغذية آمنة للاستهلاك، وأن تتم تلبية المتطلبات الغذائية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وأن تكون الأغذية متوافرة للجميع. ويمكن تبرير نُهج إدارة المخاطر المختلفة تبعًا لطريقة استخدام الأغذية ومدى ومدّة تشكيلها جزءًا من النمط الغذائي. ومن المسلّم به أنه يجوز للأعضاء اتباع نُهج مختلفة لإقامة نظم غذائية أكثر استدامة مع قيام كل نهج بشكل مناسب مثلًا على الممارسات الزراعية المحلية أو الإقليمية والمناخ والثقافة، وأنه ليس هناك منهجية واحدة تنطبق على جميع الأعضاء لتحقيق نظم غذائية أكثر استدامة. ويمكن لمواصفات الدستور الغذائي وخطوطه التوجيهية ومدونات الممارسة الخاصة به أن تتيح بيئة تمكينية لتسهيل تبنّي السياسات والبرامج وتنفيذها من أجل معالجة الضرورات الأوسع نطاقًا المتعلّقة بتغيّر المناخ والبيئة والاستدامة.

ويمكن لمواصفات الدستور الغذائي التي تم وضعها من أجل سلامة الأغذية وجودتها والتغذية، أن تساهم أيضًا في مجالات أخرى. وعلى سبيل المثال:

- حدد الدستور الغذائي حدودًا قصوى أعلى مستوى للسموم الفطرية في الأغذية المعدّة للاستخدام القصير الأجل من أجل المساعدة على ضمان توافر الأغذية في حالات الطوارئ، وفي حين لا يزال يجري تنفيذ الممارسات للحد من التلوث بالسموم الفطرية. وتساعد هذه النُهج التي تلتزم بمراجعة هذه الحدود القصوى بعد فترة زمنية محددة بوضوح وبضمان تسليم الأغذية في حالات الطوارئ، على الحد من المهدر من الأغذية.
- تتضمن *المواصفة العامة لتوسيم الأغذية المعبأة مسبقًا* (CXS 1-1985) أحكامًا خاصة بتحديد التاريخ. ويمكن للتمييز بشكل واضح بين "يستخدم قبل تاريخ" (تاريخ انتهاء الصلاحية) و"التاريخ المفضل للاستهلاك" (يُستحسن الاستهلاك قبل تاريخ) أن يساهم في الحد من المهدر من الأغذية.
- وضع الدستور الغذائي توجيهات لتسهيل استخدام الشهادات الإلكترونية أو غير الورقية في تجارة الأغذية وتوجيهات بشأن استخدام التدقيق والتحقق عن بُعد في الأطر التنظيمية، الأمر الذي يبيّن كيف يستجيب الدستور الغذائي للتحديات الجديدة في عالم سريع التطوّر.
- يشكل اعتماد النصوص المرجعية بشأن التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات والخطوط التوجيهية التي وضعتها لجنة الدستور الغذائي المعنية بالنظافة الصحية للأغذية والتي تتعلّق بالاستخدام الآمن للمياه وإعادة استخدامها في إنتاج الأغذية وتجهيزها للمساعدة على مواجهة آثار ندرة المياه، أمثلة أخرى على الطريقة التي يقوم فيها الدستور الغذائي بمعالجة القضايا الناشئة.

3- نموذج لعمل الدستور الغذائي في المستقبل

أتاح اختلال إمكانية عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي في السنوات الأخيرة، بالرغم من أنه كان مربكًا في بداية الأمر، فرصة أمام الدستور الغذائي لإجراء دراسة استراتيجية للطريقة التي يمكن فيها عقد الاجتماعات على خلفية التطوّر السريع للقدرات التكنولوجية وتزايد إمكانية الوصول إليها، ولا سيما في ما يتعلّق بالعمل عن بُعد وعقد المؤتمرات بواسطة الوسائل السمعية/الفيديوية. ونتيجة لذلك، شهد عام 2021 بروز دستور غذائي افتراضي بكل ما للكلمة من معنى، مع عقد ستة عشر جلسة افتراضية للدستور الغذائي أسفرت عن نتائج جيدة.

ويؤثر التطوّر المستمر للتكنولوجيا على الأساليب التي يمكن استخدامها لجمع الناس معًا من أجل وضع نصوص الدستور الغذائي وتحسين إمكانية الوصول إليها مع الأدوات الكفيلة بتحسين فهمها وتطبيقها. وعلى سبيل المثال، تسمح هذه التطوّرات التي ستستمر من دون شك، للدستور الغذائي بالقيام بما يلي:

- الوصول إلى مجموعة من التكنولوجيات والأدوات والنُهج لدعم تحضير الاجتماعات وعقدها؛
- وإحراز تقدم فعال في العمل في ظل انعدام الاجتماعات بحضور الأشخاص؛
- وتطبيق نماذج عمل مختلطة بين عناصر الاجتماعات بحضور الأشخاص والافتراضية، بما في ذلك الأحداث الافتراضية قبل الدورات، والمشاركة عن بُعد في الاجتماعات بحضور الأشخاص، والندوات الإلكترونية الإعلامية، ومجموعات العمل الافتراضية، واعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية، وغير ذلك؛
- وبث غالبية اجتماعات الدستور الغذائي على شبكة الإنترنت (مباشرة أو عند الطلب)، الأمر الذي سمح بزيادة إمكانية مشاهدة هذه الاجتماعات؛
- وتحسين إمكانية الوصول إلى نصوص الدستور الغذائي؛
- وتحسين تتبع استخدام نصوص الدستور الغذائي من خلال استخدام معرّفات الكيانات الرقمية؛
- وتسهيل تبادل المواد المصاحبة، مثل الأدوات لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية المنقحة للدستور الغذائي جنبًا إلى جنب مع نصوص الدستور الأخرى وذلك مع إبقائها منفصلة عن بعضها البعض.

ولكن ليس هناك نمط واحد يناسب الجميع، وسيكون الاتسام بالمرونة مهمًا للمحافظة على القدرة على الصمود. ومن المهم أيضًا ضمان أن يعكس دليل إجراءات الدستور الغذائي المجموعة الكاملة من أساليب الاجتماع الخاصة بجلسات الدستور الغذائي، وأن يتمكن الأعضاء والمراقبون من الاعتماد على توجيهات واضحة وتضمن الاتساق عند اتباع نُهج مختلفة.

3-1 نموذج عمل جديد لمرحلة جديدة

ينبغي لأي نموذج يتم اعتماده لعمل الدستور الغذائي أن يشمل مبادئ الحوكمة الرفيعة المستوى التي تضمن احترام القيم الرئيسية للدستور الغذائي المتمثلة في الشمول، والتعاون، وبناء التوافق في الآراء، والشفافية. وعند تقييم مدى تحقيق القيم الرئيسية، من المهم مراعاة: تطبيق النظام الأساسي والقواعد والمبادئ المنصوص عليها في دليل الإجراءات؛ وإطار يرسّخ المرونة في صنع القرارات؛ والقاعدة العلمية التي تقوم عليها مواصفات الدستور الغذائي؛ واعتماد التكنولوجيات الجديدة في الفضاء الرقمي.

واستنادًا إلى المشاورات التي أجريت، برزت ثلاثة مجالات مترابطة إلى حد كبير كمجالات رئيسية في أي نموذج لعمل الدستور الغذائي، وهي:

- نماذج الاجتماعات (الشكل (اجتماعات بحضور الأشخاص، وافتراضية، ومختلطة داخل اللجان وفي ما بينها)، رفع التقارير)؛
- والجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي؛
- وآليات العمل في فترة ما بين الدورات، مثل مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل غير الرسمية الافتراضية الأخرى.

وسبق أن تم التطرّق إلى تجربة الانتقال إلى آليات العمل الافتراضية في وثائق أخرى[xvii]، بينما يتم التركيز هنا على مواصلة المشاورات واستفادة الدروس من هذه التجربة ومن الخبرة الجاري اكتسابها في مجال العودة إلى الاجتماعات بالحضور الشخصي مع أبعاد افتراضية مختلفة.

3-2 نماذج الاجتماعات

3-2-1 اختبار أشكال مختلفة من الاجتماعات

في السنوات الأربع الماضية، انتقل الدستور الغذائي من الاجتماعات بحضور الأشخاص فقط إلى الاجتماعات الافتراضية فقط ومن ثم إلى خليط من هذين الشكلين من الاجتماعات. ولقد كانت القفزة الأولى الكبيرة من الاجتماع بحضور الأشخاص إلى الاجتماع بصورة افتراضية مدهشة حيث إنها أدّت إلى عدد غير مسبوق في تسجيل المشاركات في اجتماعات الدستور الغذائي. وعند مراجعة الوضع على ضوء القيم الرئيسية للدستور الغذائي، لوحظ أن أساليب العمل الافتراضية أتاحت الفرصة لمزيد من الأعضاء والمراقبين والوفود الأكبر حجمًا للانضمام إلى الاجتماعات، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحقيق القيمة الرئيسية للدستور الغذائي المتمثلة في الشمول وأدّى إلى زيادة الشفافية من خلال ارتفاع عدد المشاركين.

ولكن وجب الاضطلاع بمزيد من العمل لضمان اتساق الاجتماعات الافتراضية مع القيمتين الرئيسيتين الأخريين المتمثلتين في بناء التوافق في الآراء والتعاون. وتبيّن أن متطلبات الاجتماعات الافتراضية للتوصل إلى توافق في الآراء حول القضايا المعقدة اختلفت عن متطلبات الاجتماعات وجهًا لوجه. ففي حالة الاجتماعات وجهًا لوجه، تؤدي "الاجتماعات غير الرسمية" (مثل مجموعات العمل المخصصة، أو مجموعات العمل التي تعمل في فترة ما بين الدورات لمعالجة قضايا محددة، أو المناقشات أثناء استراحة القهوة) دورًا هامًا. أما في الاجتماعات الافتراضية، فمن الممكن تهيئة آليات معادلة إلى حد ما، ولكن التجربة في الدستور الغذائي كانت متباينة حتى هذا التاريخ.

وفي الحالات التي تعقد فيها الاجتماعات بحضور الأشخاص من دون إمكانية المشاركة فيها بصورة افتراضية (أي من دون إمكانية القيام بمداخلة عن بُعد)، يمكن للممارسة التي تعممت الآن والمتمثلة في بث هذه الاجتماعات على شبكة الإنترنت أن تساعد على توسيع نطاق وصول الأعضاء، وأن تدعم الشفافية في اجتماعات اللجان والقرارات المنبثقة عنها. ولقد دعم البث الشبكي للاجتماعات المنعقدة بحضور الأشخاص تشكيل "وفود مختلطة"، بحيث يحضر مندوب واحد أو عدد صغير من المندوبين عن عضو أو مراقب في مكان الاجتماع، فيما يتابع العدد الأكبر من الخبراء الفنيين أو في مجال السياسات في هذا الوفد المداولات في الوقت الحقيقي ويساهمون في المداخلات التي يجريها المندوبون في الاجتماع الحضوري. أما بالنسبة إلى الأعضاء أو المراقبين الذين ليس لديهم من يشارك شخصيًا في الاجتماعات، فإنه لا يمكنهم المشاركة في المناقشات. وكان هناك اقتراحات بأنه يجب أن يترافق الاستمرار في اتباع هذا النهج مع إمكانية توفير سبل أخرى للأشخاص المشاركين عن بُعد للتعبير عن آرائهم. وتمثلت مسألة أخرى في أنه لا يتم الاعتراف بالأفراد الذين يتابعون اجتماعات الدستور الغذائي عن طريق البث الشبكي ذلك أنهم ليسوا مسجلين على قائمة المشاركين بما أنه لا يمكنهم المشاركة بشكل نشط في الاجتماع وليس هناك أي وسيلة يمكن من خلالها مراقبة ما إذا كانوا يتابعون المناقشات بالفعل أم لا. وفي حين أنه من المنطقي من منظور الاعتراف بالمشاركة أن تتوافر القدرة على المساهمة بالإضافة إلى الاستماع، إلا أن ذلك يطرح تحديات من حيث رصد قيمة البث الشبكي إذ لا تتوافر أي بيانات أخرى غير العدد

الإجمالي للمشاهدات.

وكما في جميع أشكال الاجتماعات، تترتب على الاجتماعات الافتراضية تبعات على الموارد، حيث أشار العديد من الأمانات المضيفة إلى أن تكاليف هذه الاجتماعات مرتفعة، ولو أنها لا تتخطى تكاليف الاجتماعات بالحضور الشخصي، ذلك أنها تحتاج إلى إدخال مستوى مختلف جدًا من التكنولوجيا. ولقد طرح ذلك تحديات في ما يتعلّق بالجمع بين الشكلين الحضوري والافتراضي (الاجتماعات المختلطة). وبما أن البث الشبكي هو نظام يعمل باتجاه واحد ولا يسمح بورود مداخلات عن بُعد، فقد تم الإبلاغ عن أنه أقل كلفة وبالتالي أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة إلى الأمانات المضيفة التي تكون مسؤولة من الناحية المالية عن اجتماعات الدستور الغذائي التي تستضيفها. وبالرغم من استخدام البث الشبكي في العديد من الاجتماعات التي عقدت مؤخرًا، فإنه لا يشكل بعد نهجًا مطبقًا بانتظام إذ تُستخدم أدوات مختلفة لتطبيقه ولأنه يشمل الأجهزة الفرعية ويفتقر إلى الاتساق من حيث توفير البث المباشر أو عند الطلب أو الاثنين معًا.

وكانت هناك بعض التجارب مع الاجتماعات المختلطة (التي تعرّف على أنها اجتماعات بالحضور الشخصي مع إمكانية القيام بمداخلة شفهية بصورة افتراضية وإن لم تكن جميع عمليات صنع القرار، مثل التصويت، متاحة للوفود الافتراضية)، مثل الدورة الثالثة والثمانين للجنة التنفيذية، والدورة الخامسة والأربعين للهيئة، والدورة السادسة عشرة للجنة تنسيق الدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ، والدورة السادسة والعشرين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات. ولقد تعلّمنا من الخبرة المكتسبة حتى هذا التاريخ ما يلي:

- إنه من الصعب تحديد الكلفة الإضافية التي تنطوي عليها الاجتماعات المختلطة ذلك أنها تتوقف على عوامل عديدة مثل ما إذا كانت مرافق الاجتماع مجهّزة بالفعل أم لا بالتكنولوجيات اللازمة لعقد اجتماعات مختلطة.
- وهناك مخاوف تتعلّق بالإنصاف في مشاركة الوفود بصورة شخصية وافتراضية، بالرغم من أن عددًا من الوفود التي شاركت بصورة افتراضية في الاجتماعات المختلطة قد اعتبرت هذه المشاركة تجربة إيجابية وأفضل من عدم المشاركة بتاتًا. وبالنسبة إلى الأعضاء الذين أبدًا أو نادرًا ما تشكل المشاركة بالحضور الشخصي خيارًا بالنسبة إليهم، تبقى المشاركة كوفد افتراضي أولوية عالية.
- وهناك حاجة إلى تقديم توجيهات واضحة بشأن الاجتماعات المختلطة ليتسنى تكوين فهم موحّد لطريقة عملها، بما في ذلك الفوارق بين مشاركة الوفود بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي. وسيكون من المفيد تقديم توجيهات مشابهة لتلك التي قدمتها أمانة الدستور الغذائي في ما يتعلّق بالاجتماعات الافتراضية وإجراء تقييم على ضوء الإجراءات القائمة المنصوص عليها في دليل الإجراءات.
- وهناك انقسام إلى حد ما في دعم الاجتماعات المختلطة، حيث أشاد بها البعض فيما أشار البعض الآخر إلى أنها حدّت من فرصة مشاركتهم بصورة شخصية بما أنه غالبًا ما ينظر إلى خيار المشاركة الافتراضية على أنه وسيلة للاقتصاد في الموارد ما يحول دون السماح بسفرهم.

3-2-2 اختيار شكل الاجتماعات

- هناك حاجة إلى المرونة عند النظر في شكل الاجتماعات مع إتاحة الفرصة للجمع بين فوائد الاجتماعات بحضور الأشخاص والاجتماعات الافتراضية تبعًا للجنة و/أو جدول الأعمال. ولكن، يمكن لوجود أشكال عديدة مختلفة من الاجتماعات أن يثير الإرباك وأن يطرح حتى تحديات لوجستية بالنسبة إلى الأمانات المضيفة، مثلًا عندما لا يكون من الواضح ما إذا كانت جميع الوفود المسجّلة تعتزم المشاركة بالحضور الشخصي أم لا. وبالتالي، فإنه من المهم توفير الوضوح بشأن الشكل والتوجيهات الإجرائية، حيثما يكون ذلك مناسبًا، إضافة إلى قدر معيّن من الاتساق في الشكل بين اللجان.

الجدول 1: لمحة عامة عن مواطن القوة ومواطن الضعف التي تنطوي عليها أشكال الاجتماعات المختلفة

الشكل	مواطن القوة	مواطن الضعف
بالحضور الشخصي فقط	من شأن التفاعلات وجهًا لوجه أن تسهّل التعاون والتفاعلات غير الرسمية، وتطوير الشبكات، وبناء العلاقات، وعقد الاجتماعات المخصصة، وبناء التوافق في الآراء. تكون وتيرة العمل أسرع – فيمكن تحقيق المزيد. يكون الجميع موجودين في المنطقة الزمنية نفسها، ولذلك يمكن العمل أيامًا كاملة.	تتوقف إمكانية الوصول على الموارد المتاحة وتقتصر على الأشخاص الذين يملكون الموارد اللازمة للسفر والذين يمكنهم تأمين وثائق السفر اللازمة في الوقت المناسب. شفافية محدودة بالنسبة إلى الأشخاص غير الحاضرين (تقرير الاجتماع).
اجتماعات افتراضية فقط	زيادة نطاق الشمول إذ يمكن لعدد أكبر من الأعضاء والمراقبين الوصول إلى الاجتماع. زيادة الشفافية ذلك أنه يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماع. يمكن عقد الاجتماع حتى عندما تمنع العوامل الخارجية الاجتماع بحضور الأشخاص. بصمة الكربون أقل. الفعالية من حيث الكلفة/العبء المادي أقل على المندوبين.	التحديات المتعلّقة بتفاوت المناطق الزمنية. محدودية الوقت المتاح للعمل خلال اليوم الواحد. عدم وجود فرصة للتفاعلات غير الرسمية. يتطلب إحراز التقدم وقتًا أطول وقد يلزم توزيع الاجتماع على عدد أكبر من الأيام. عدم توافر المرونة الكافية لتنظيم مجموعات العمل التي تعمل خلال الدورة. يصعب على المندوبين الانضمام والمشاركة بصورة افتراضية في الوقت نفسه الذي يقومون فيه بإنجاز ما يتوقع منهم من وظائف/مهام يومية في العمل.
بالحضور الشخصي مع بث شبكي	هي نفسها التي تتسم بها الاجتماعات بالحضور الشخصي ولكن مع زيادة طفيفة في الشفافية والشمول (من خلال السماح بالوفود المختلطة). زيادة في الشفافية بما أنه يمكن لجميع الأعضاء/المراقبين الوصول إلى المناقشات.	شمول محدود بما أن المشاركة بالحضور الشخصي تبقى مقتصرة على الأشخاص الذين يملكون الموارد اللازمة للسفر. يمكن للمشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية أن تجعل من الصعب متابعة الاجتماع مباشرة على شبكة الإنترنت. شفافية محدودة بما أنه لا يمكن متابعة المناقشات غير الرسمية. عدم تسجيل الأشخاص الذين يتابعون الاجتماع عبر البث الشبكي في قائمة المشاركين.

بالحضـــــور الشخصي مع إمكانية إجراء مـــداخـــلات افتراضية	زيادة الشمول حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماع. زيادة الشفافية حيث يمكن لجميع الأعضاء الوصول إلى الاجتماع. وهناك ســـهولة في إحراز التقدم، وإقامة الشبكات، وبناء التوافق في الآراء. يمكن للمندوبين أن يشاركوا حتى لو حالت مشاكل مفاجئة (إلغاء الرحلة، الطقس، غير ذلك) دون سفرهم.	صعوبة دمج المشاركة بالحضور الشخصي مع المشاركة الافتراضية. صـــعوبة مطابقة جودة التجربة الإلكترونية مع التجربة بالحضور الشخصي (مثل المشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية). عدم توافر الفرصـــة للمشـــاركين بصـــورة افتراضـــية للمشاركة في المناقشات غير الرسمية. قد لا تحصـــل الوفود التي ترغب في المشـــاركة بصـــورة شخصية على التمويل اللازم للسفر إذا كانت أساليب الاجتماع تتيح المشاركة المختلطة.

- وعندما يتم اختيار شكل الاجتماع، يجب النظر في عدد من العوامل التي تشمل إمكانية الوصول والكلفة وطبيعة العمل وأولوياته. وفي الواقع، عند النظر في الأسلوب الذي سيعقد به اجتماع الدستور الغذائي، ينبغي على البلد المضيف وأمانة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إجراء تقييم متعدد الأوجه قد يحتاج إلى مراعاة الجوانب التالية بشكل خاص:

جدول أعمال الاجتماع وحالة العمل، مثل

- حجم جدول الأعمال
- أولوية بنود العمل أو طابعها العاجل
- حالة تقدم العمل والتوقعات المتعلّقة بالتقدم الذي يجب إحرازه (بما في ذلك إسهامات رؤساء مجموعة العمل الإلكترونية)
- طبيعة العمل – هل ثمة بنود صعبة أو مثيرة للجدل يجب تناولها
- قابلية تكييف جدول الأعمال مع مختلف أشكال الاجتماعات – هل يجب معالجة جميع البنود

إمكانية الوصول، مثل

- المعلومات الواردة من أعضاء الدستور الغذائي بشأن تعذّر مشاركتهم في الاجتماعات المنعقدة بحضور الأشخاص؛
- المخاوف الأمنية (العالمية أو الإقليمية أو المحلية بما يتلاءم مع الاجتماع ذي الاهتمام)؛
- أي حالة طوارئ تعلنها الأمم المتحدة؛ ونطاق القيود على السفر أو التغيّرات/التغيّرات المتوقعة في القيود على السفر؛
- الوصول إلى الاجتماعات الافتراضية – لقد تم تسليط الضوء على فوائد الاجتماعات بالحضور الشخصي، ولكن هذه الاجتماعات ليست، أو نادرًا ما تكون، خيارًا ممكنًا بالنسبة إلى بعض الأعضاء ويبقى خيار المشاركة كوفد افتراضي أولوية عالية بالنسبة إليهم؛
- المشاكل المتعلّقة باختلاف المناطق الزمنية والتي تواجهها الوفود الافتراضية – ضمان الإنصاف في المشاركة

التكنولوجيا، مثل

- توافر التكنولوجيا اللازمة لمختلف أشكال الاجتماعات
- التكاليف التي تنطوي عليها مختلف الخيارات، والمخاطر والمنافع ذات الصلة
- تقديم الدعم الفني للمندوبين
- تعقيبات الأعضاء والمراقبين بشأن الإجراءات الشكلية المختلفة الخاصة بالاجتماعات

إدارة الاجتماعات، مثل

- إدارة الوقت في الاجتماعات الافتراضية
- دمج المشاركين بصورة افتراضية وبالحضور الشخصي في الاجتماعات المختلطة
- الحاجة إلى عقد مناقشات غير رسمية ومجموعات العمل التي تعمل خلال الدورات

وترتبط جميع هذه الاعتبارات بطريقة أو بأخرى بالقيم الرئيسية للدستور الغذائي. ولقد أعطتنا تجربة الاجتماعات الافتراضية، والاجتماعات المختلطة بدرجة أقل، فكرة عن الطريقة التي يمكن فيها لمختلف أشكال الاجتماعات أن تؤثر على الامتثال للقيم الرئيسية. وتم وضع الجدول 2 لتوفير لمحة عامة سريعة بشأن المقارنة بين أشكال الاجتماعات من حيث تحقيق القيم الرئيسية للدستور الغذائي. ويتمثل الهدف من ذلك في توفير مقارنة نوعية نسبية بدلًا من مقارنة كاملة بين مختلف أشكال الاجتماعات. ويستند التقييم المعروض هنا إلى التعقيبات المجمعة الواردة من خلال الدراسات الاستقصائية التي عقدت بعد الاجتماعات والمشاورات التي أجريت مع رؤساء اللجان والبلدان المضيفة ورؤساء مجموعات العمل الإلكترونية واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنفيذية. ولكن، لو أجري هذا التقييم من منظور بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان أو مندوب واحد أو أمانة بلد مضيف واحد، كانت لتظهر صورة مختلفة ذلك أنه يمكن استخدام بيانات قاطعة أكثر عند تطبيق التقييم على مجموعة محدودة. ويمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق لصنع القرارات بشأن شكل اجتماعات الدستور الغذائي وأن يكون أداة محتملة تساعد على صنع القرارات المتعلقة بالجلسات الفردية للدستور الغذائي مع مراعاة جوانب أخرى مثل جدول الأعمال، والطابع العاجل للعمل، ومدى تعقيد القضايا، وغيرها.

الجدول 2: أشكال الاجتماعات والقيم الرئيسية للدستور الغذائي

الشكل	الشمول	التعاون	بناء التوافق في الآراء	الشفافية	
بالحضور الشخصي فقط	−	+	+	−	
اجتماعات افتراضية فقط	+	−	−/+	+	
بالحضور الشخصي مع بث شبكي	−	−/+	+	+	
بالحضور الشخصي مع إمكانية إجراء مداخلات افتراضية	+	−/+	+	+	

− يؤثر شكل الاجتماع بطريقة سلبية على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

+ يؤثر شكل الاجتماع بطريقة إيجابية على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

+/− يمكن أن يكون لشكل الاجتماع تأثير إيجابي أو سلبي أو معدوم على الامتثال للقيمة الرئيسية مقارنة بأشكال الاجتماعات الأخرى

وتشكل الموارد والإمكانية العملية جزءًا أساسيًا أيضًا من المعادلة عند اتخاذ القرارات بشأن شكل الاجتماعات. ومن الواضح جدًا في هذه الحالة أن التقييم سيتباين تبعًا للدور الذي تتم تأديته في الاجتماع. وسيكون من الصعب جدًا استكمال هذا التقييم من منظور عالمي ولكن يمكن لذلك أن يسهل التقييمات الخاصة باللجان الفردية.

الجدول 3: انعكاسات مختلف أشكال الاجتماعات على الموارد

الشكل	الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى الأمانات المضيفة	الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى المندوبين	الانعكاسات على الموارد بالنسبة إلى أمانة الدستور الغذائي
بالحضور الشخصي فقط			
اجتماعات افتراضية فقط			
بالحضور الشخصي مع بث شبكي			
بالحضور الشخصي مع إمكانية إجراء مداخلات افتراضية			

3-2-3 شكل التقرير واعتماده

3-2-3-1 شكل التقرير

تتيح الاجتماعات الافتراضية إمكانية تسجيل وقائع الاجتماعات والحصول على تسجيل صوتي أو محضر شبه حرفي للجلسة. ولقد تمثل الاستخدام الأساسي للتسجيلات حتى هذا التاريخ في المساعدة على إعداد التقرير، ولم يتم تقاسم هذه التسجيلات أو المحاضر على نطاق واسع. وتمثّل أحد الأسئلة التي طرحت عند إعداد هذه الوثيقة في ما إذا كان الهيكل الحالي للتقرير مفيدًا أو قد يشكل التقرير الحرفي المقترن بتقرير مقتضب قائم على القرارات المتخذة خيارًا ممكنًا. وكان الرأي السائد هو المحافظة على البنية الحالية مع التشديد بشكل خاص على وضع قائمة بالقرارات مدعومة بموجز واضح لما أدّى إلى اتخاذها. بالتالي، يتمثل الاستخدام الرئيسي للأدوات الجديدة في هذه المرحلة في تسهيل إعداد التقرير فيما يمكن المحافظة على النهج الحالي مع بذل الجهود لمواصلة تحسينه ضمن إطار هذه البنية.

3-2-3-2 اعتماد التقرير

لقد شكّل اعتماد التقرير بالحضور الشخصي الممارسة المتبعة في الاجتماعات الحضورية منذ أن تأسس الدستور الغذائي. فهو يسمح للمشاركين بالمغادرة وبحوزتهم تقرير متفق عليه يتضمن نتائج الدورة، وهو ما يعطي شعورًا بالإنجاز ويسمح للمندوبين بالانتقال إلى أنشطة أخرى. ولكنّ يشكل ذلك أمرًا مرهقًا للدستور الغذائي والأمانات المضيفة والمترجمين التحريريين وكذلك للمندوبين لأنه يحد من الوقت المتاح للأعضاء لاستعراض التقرير.

وسلّطت الأدوات الافتراضية المستخدمة بنشاط خلال جائحة كوفيد-19 الضوء على وجود طرق أخرى لاعتماد التقارير، يتمثل أحدها في اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية بعد عقد الاجتماعات بالحضور الشخصي أو الاجتماعات المختلطة. وكان اعتماد

التقارير بالوسائل الافتراضية بعد مرور أكثر من يومين على انتهاء الجلسة العامة سائدًا في الاجتماعات الافتراضية للدستور الغذائي، واستخدمته بعض اللجان التي عقدت اجتماعات بالحضور الشخصي. وفي هذه الحالة، يتسنى المزيد من الوقت لأمانة الدستور الغذائي من أجل صياغة التقرير وللمترجمين التحريريين من أجل ترجمته، الأمر الذي يمكنه أن يقلل تكاليف الترجمة التحريرية. ويمكن لتحديد موعد اعتماد التقرير بالوسائل الافتراضية بعد مرور بضعة أيام على انتهاء الجلسة أن يقلل نفقات السفر وأن يتيح المزيد من الوقت للوفود من أجل استعراض التقرير والنظر فيه. ويعني ذلك أيضًا استئجار قاعات الاجتماع لعدد أقل من الأيام، الأمر الذي يمكنه أن يحقق الوفورات للأمانات المضيفة. وتشمل المنافع الأخرى التي يعود بها اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية، إحداث التغييرات في النصوص على الشاشة، الأمر الذي تسهل متابعته، وقدرة المندوبين على كتابة اقتراحاتهم في الصفحة الخاصة بالدردشة.

ولقد تم الإعراب عن بعض الجوانب السلبية أيضًا. وهي تشمل صعوبة الانضمام إلى عملية اعتماد التقارير بالوسائل الافتراضية بشكل فعال من مناطق زمنية مختلفة، وإطالة الجلسة التي قد تطرح تحديات من حيث الالتزام بالوقت وتولّد شعورًا بعدم الإنجاز عند مغادرة الاجتماع بالحضور الشخصي، والنقص في المشاركة، وإمكانية أن يكون من الأصعب التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التقرير في وقت لاحق، الأمر الذي يؤدي إلى تمديد فترة الاعتماد، كما وردت تعقيبات عامة بشأن وجوب أن يكون شكل اعتماد التقرير هو نفسه مثل شكل الاجتماع. ولقد أشارت بعض الأمانات المضيفة إلى أن ذلك قد يؤدي أيضًا إلى زيادة التكاليف المترتبة عليها ذلك أنها تحتاج إلى قاعة مزودة بالمعدات التقنية الملائمة لعقد الجلسة.

وتشير المشاورات التي عقدت حتى تاريخه إلى أنه يفضّل بشكل عام اعتماد التقرير بالشكل نفسه الذي تعقد فيه المناقشات العامة. ولكن، هذه أداة أخرى يمكن النظر فيها عند تخطيط الاجتماعات حيث إنها تسمح بتخصيص المزيد من الوقت للمناقشات القيّمة بالحضور الشخصي وقد تم استخدامها بنجاح في عدّة اجتماعات عقدت حديثًا مثل الدورة الثالثة والخمسين للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، والدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية، والدورة الثانية والأربعين للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل وأخذ العيّنات.

3-3 تقييم عقد الاجتماعات

ينبغي تقييم الانعقاد الكفؤ والفعال لاجتماعات الدستور الغذائي بصورة منتظمة ليتسنى إحداث تحسينات متواصلة في نموذج الاجتماعات.

وتُعد الدراسات الاستقصائية عن درجة الرضا التي تجرى بعد الجلسات، الأداة الأكثر استخدامًا في الوقت الحاضر. ويجري العمل على تكييف هذه الدراسات الاستقصائية في ظل تطوّر أساليب العمل (مثل استخدام الأساليب المختلطة) للحصول على تعقيبات بشأن سلسلة من الأبعاد المتعلقة بتنفيذ اجتماعات الدستور الغذائي. ويشكل حضور اجتماعات الدستور الغذائي بعدًا آخرًا يجب النظر فيه عند تقييم عملية عقد الاجتماعات. ولقد نظرت التقييمات التي أجريت سابقًا، بما في ذلك من خلال إطار رصد الخطة الاستراتيجية، في حضور الاجتماعات قبل الجائحة وبعدها. وهناك حاجة إلى مواصلة بذل الجهود لرصد هذا الجانب من خلال الدراسات الاستقصائية عن درجة الرضا التي تجرى بعد الجلسات وإطار رصد الخطة الاستراتيجية. وتشمل الأبعاد التي يجب رصدها:

- عدد المشاركين (التسجيلات) بشكل حضوري وافتراضي في الاجتماع؛
- عدد الأعضاء والمراقبين المشاركين في لجان الدستور الغذائي (بحضور الأشخاص وبشكل افتراضي)؛
- وعدد البلدان الأعضاء التي قامت بالرد على الرسائل الدورية في فترة السنتين (سيتم احتساب عضو إذا قام بالرد على رسالتين دوريتين على الأقل خلال فترة السنتين)؛

- وعدد البلدان الأعضاء التي شاركت في مجموعات العمل الإلكترونية خلال فترة السنتين (تعرّف المشاركة على أنها التسجيل في ما لا يقل عن مجموعة عمل إلكترونية واحدة خلال فترة السنتين)؛
- ونسبة الدعوات الرسمية ووثائق الاجتماعات الموزّعة في الوقت المناسب، بما يتوافق مع دليل إجراءات الدستور الغذائي أو الأطر الزمنية التي تحدّدها اللجان؛
- ومستوى الرضا عن كفاءة الاجتماعات ودور الرؤساء والبلدان المضيفة وأمانات الدستور الغذائي.

ويتم جمع معظم هذه المعلومات بالفعل في إطار رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي، وبالتالي يمكن استخدام نتائج عملية الرصد هذه لتوجيه جهود التحسين المستمر.

3-4 مواعيد الاجتماعات

3-4-1 تحديد مواعيد الاجتماعات بصورة مسبقة

من شأن تحديد مواعيد الاجتماعات بصورة مسبقة أن يكفل إمكانية التنبؤ من أجل دعم تخصيص الموارد في الوقت المناسب من جانب أمانات البلدان المضيفة، والتخطيط من جانب الأعضاء والمراقبين المشاركين في الاجتماعات. ولقد أعيد تأكيد ذلك في جميع جولات المشاورات. وتسمح الجدولة الملائمة للاجتماعات بإعداد خطط العمل المناسبة من جانب الحكومة المضيفة ورؤساء/قادة مجموعات العمل الإلكترونية. ويتم عادة تخطيط عمل اللجان وفقًا لجدول مواعيد هيئة الدستور الغذائي، ويتمحور عمل مجموعات العمل الإلكترونية كافة حول الاجتماع التالي للجان. ويوفر ذلك مؤشرًا على الأطر الزمنية أو "المهل الزمنية"، الأمر الذي يسهل إحراز التقدم في عمل الدستور الغذائي بشكل فعال.

ولقد أحدثت الجائحة اختلالات في الجدول الزمني لاجتماعات الدستور الغذائي، بما في ذلك الهيئة، وتشكل إعادة تحديد جدول زمني مستقر في حين لا تزال اللجان تعمل على العودة إلى جداول أعمال كاملة، أمرًا صعبًا.

ولقد عقدت أمانة الدستور الغذائي اجتماعات مع جميع أمانات البلدان المضيفة والرؤساء بهدف وضع الجداول الزمنية لاجتماعات الأجهزة الفرعية للدستور الغذائي لفترة سنتين واحدة أو اثنتين. وتناولت المناقشات أيضًا ما إذا كان يجب الانتقال إلى نهج قائم أكثر على الاحتياجات لعقد الجلسة العامة وفقًا للتقدم المحرز في العمل، أو إذا كان من الأهم ضمان الوضوح في الجدول الزمني لجميع اللجان ومن ثم تكييف طول الاجتماع وشكله وفقًا لجدول الأعمال.

3-4-2 النهج القائم على الاحتياجات لتحديد مواعيد الاجتماعات

لقد تم النظر في اتباع نهج لجدولة الاجتماعات على أساس الاحتياجات، بما يتيح الاستفادة على أفضل وجه من الوقت في جدول اجتماعات الدستور الغذائي، مع تمكين البلدان المضيفة من وضع الميزانية والتخطيط بفعالية. ويقصد بعبارة "على أساس الاحتياجات" أنه تتم جدولة الاجتماعات عندما يكون هناك كم كافٍ من العمل الذي يجب الاضطلاع به.

ويجب تحديد المعايير التي سيتم استخدامها عند تطبيق النهج القائم على الاحتياجات في جدولة الاجتماعات، تحديدًا واضحًا مع الإقرار بالعوامل الكمية والنوعية التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماعات. وتشمل بعض العناصر التي تؤثر على ديناميكيات الاجتماعات: حجم العمل؛ ومستوى الأولوية وتعقيد العمل؛ والتحديات المرتقبة في مجال التوصل إلى توافق في الآراء؛ وما إذا كان من الممكن إنجاز العمل خلال اجتماع يدوم خمسة أيام في العادة؛ وما إذا كان يجب تمديد الاجتماع (إلى سبعة أيام مثلًا) أو تقصيره (إلى 3 أيام مثلًا من خلال اعتماد التقرير بالوسائل الافتراضية بعد انتهاء الجلسة العامة بالحضور الشخصي)؛ وفقدان إمكانية التنبؤ في ما يتعلّق بتاريخ الاجتماع المقبل، الأمر الذي يؤثر بالتالي على التخطيط ووضع الميزانية.

وقد يعود اتباع النهج القائم على الاحتياجات في تحديد مواعيد الاجتماعات بالمنفعة على إنجاز عمل اللجان التي تكون مثقلة بالعمل والتي يمكنها أن تستفيد من جلسات استثنائية يخطط لها وفقًا لاحتياجاتها، مع إمكانية عقد هذه الجلسات بصورة افتراضية. ويمكن أن تركز هذه الجلسات الاستثنائية على بند محدد من جدول الأعمال لم يكن من الممكن تغطيته بشكل ملائم خلال الجلسة العادية أو يجب إحراز تقدم أسرع فيه بسبب أولويته العالية أو طابعه العاجل.

ولكن يمكن أن يتسبب النهج القائم على الاحتياجات بفقدان الزخم عندما يطبق على اللجان التي لديها بنود عمل أقل، ذلك أنه يمكن لمرور وقت طويل بين الجلسات أن يعطّل ديناميكيات عمل هذه اللجان. وقد يعيق ذلك ظهور أفكار جديدة في المدى الطويل وإطلاق أعمال جديدة كان من الممكن أن تكون مفيدة، ولو أنه يمكن التخفيف من وطأة ذلك إلى حد ما من خلال اتباع نُهج الاجتماعات الافتراضية.

ويمكن أن ينطبق النظر في جدولة اجتماعات الدستور الغذائي عندما يكون هناك كم كافٍ من العمل، على اللجان التي تكون فيها الأعمال الجارية محدودة أو التي يكون فيها مقترحات عمل جديدة قليلة أو التي يعتبر الأعضاء أنها تتمتع بأولوية أقل، كما يتضح من المشاركة في مجموعات العمل والدورات السابقة. ولكن يجب النظر في خيارات تقصير أو إطالة مدة اجتماعات لجان الدستور الغذائي بالتوازي مع شكل الاجتماع الذي يكون أقل عبئًا على المشاركين. كما يمكن للتناوب بين الاجتماعات الافتراضية وبحضور الأشخاص أن يوفّر في الموارد على الجميع.

وفي ما يتعلّق بالإشعار باجتماعات الدستور الغذائي، وبغض النظر عن شكل الاجتماع، فإنه لا يجب في الوضع الأمثل أن يكون هناك اختلاف في توقيت الإشعار المسبق باجتماعات الدستور الغذائي. فيستحسن تقديم الإشعار المسبق قبل اثني عشر شهرًا على الأقل للسماح للأعضاء بإدراج ترتيبات السفر اللازمة في ميزانياتهم. ويجب الإبقاء على القواعد الحالية المنصوص عليها في دليل الإجراءات لأنها تتعلّق بالدعوات غير الرسمية إلى أي اجتماع من اجتماعات اللجان بغض النظر عن شكلها وبتقديم وثائق العمل قبل وقت كافٍ من انعقاد دورات اللجان.

3-5 آليات العمل بين الدورات، مثل مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الافتراضية الأخرى غير الرسمية والسابقة للاجتماعات

3-5-1 الدور المهم الذي تؤديه مجموعات العمل في الدستور الغذائي

اكتسبت مجموعات العمل الإلكترونية وآليات العمل الأخرى السابقة للاجتماعات مكانة بارزة بوصفها محركات رئيسية لعمل الدستور الغذائي في مجال وضع المواصفات. كما أنها أدّت دورًا مهمًا في تقدم العمل عندما لم يكن من الممكن عقد جلسات الدستور الغذائي في الأيام الأولى من الجائحة، الأمر الذي قلل من تأثير الأزمة على عملية وضع المواصفات.

ولمجموعات العمل التابعة للدستور الغذائي اختصاصات محددة تهدف إلى وضع نصوص ملائمة لصنع القرارات من جانب اللجان والهيئة بما يتسق مع الخطوط التوجيهية بشأن مجموعات العمل الواردة في دليل الإجراءات. ويقوم هذا التوقع على أهمية الوضوح عند تحديد نطاق العمل، والشكل، والقضايا الرئيسية التي يجب معالجتها. وخلال جائحة كوفيد-19، عقدت مجموعات العمل مداولات بالوسائل الافتراضية، ومن المتوقع أن تستمر هذه الممارسة حسب ما يراه رؤساء مجموعات العمل والأمانة مناسبًا ورهنًا بتوافر الموارد.

ولقد وفرت مجموعات العمل محفلًا مؤاتيًا للنهوض بالعمل وبناء التوافق في الآراء، إذ يناقش أعضاء المجموعات القضايا بصورة نشطة ويتوصلون في الكثير من الأحيان إلى اتفاق بشأن التوصيات، مع إثارة القضايا التي تم تحديدها وإحالتها إلى اللجنة الكاملة لمزيد من النقاش. ويمكن تسهيل عملية بناء التوافق في الآراء من خلال مجموعات العمل عبر وضع جدول زمني يمكن التنبؤ به لاجتماعات اللجان؛ وعقد اجتماعات مجموعات العمل الافتراضية بين دورات اللجان واجتماعات مجموعات العمل المادية قبل اجتماعات اللجان.

ويمكن لاجتماعات اللجان المنتظمة بالحضور الشخصي أن تشكل أرضية جيدة لمجموعات العمل بما أنها تتيح الفرصة للأعضاء لبناء شبكات جديدة وتجديد الشبكات السابقة، الأمر الذي يعزز المشاركة والحماس للعمل بصورة افتراضية في مجموعات العمل. ولقد أشار بعض رؤساء مجموعات العمل الإلكترونية إلى التحدي الماثل في المحافظة على المشاركة النشطة في مجموعات العمل الإلكترونية في ظل تمديد الفترة الفاصلة بين الاجتماعات التي تعقد وجهًا لوجه.

ولمواصلة تعزيز كفاءة مجموعات العمل، يلزم تقديم الدعم اللوجستي/الإداري وتسهيل عمل مجموعات العمل بلغات متعددة.

ويصعب على العديد من أعضاء الدستور الغذائي المشاركة في كل واحدة من مجموعات العمل بسبب عددها الكبير (47 مجموعة عند انتهاء الدورة الرابعة والثمانين للجنة التنفيذية). ونتيجة لذلك، يمكن تقديم المقترحات في مجموعات العمل من دون النظر على نحو كامل في تأثيرها العالمي، ويمكن للقضايا التي كان من الممكن معالجتها في مجموعات العمل لو توافرت للأعضاء الموارد اللازمة للمشاركة في هذه المجموعات أن تطرح على مستوى اللجان أو الهيئة. ويمكن لاتباع نهج يجعل مشاركة أعضاء الدستور الغذائي في مجموعات العمل احتمالًا أكثر واقعية أن يحسن النتائج وأن يحافظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القيم الرئيسية للدستور الغذائي.

3-5-2 قضايا/أفكار لإجراء التحسينات

بالإضافة إلى عدم قدرة الأعضاء على المشاركة في كل واحدة من مجموعات العمل، أشارت التعقيبات إلى أن المتغيّرات الثلاثة الأهم التي يجب النظر فيها عند تسهيل مجموعات العمل هي المنبر وفروق التوقيت واللغة. ولقد قلّت أهمية اللغات مع توافر الشروحات النصية، ولكن ليس هناك حل لمشكلة مجموعات العمل المتعددة اللغات في الأجل القصير. أما في الأجل الطويل، فقد اقتُرح وضع ترتيب لتقاسم التكاليف بين البلد المضيف لمجموعة العمل، والبلد المضيف للجنة، وأمانة الدستور الغذائي في روما، إلا أنه من المحتمل أن تؤدي زيادة التكاليف المترتبة على الأمانات المضيفة أو رؤساء مجموعات العمل إلى تقليص قدرة البلدان الأعضاء على ترؤس مجموعات العمل أو المشاركة في ترؤسها في المستقبل.

وتماشيًا مع القيم الرئيسية والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي، ينبغي على اللجنة التنفيذية أن تستكشف الطرق الكفيلة بإشراك المزيد من الأعضاء في قيادة مجموعات العمل ذلك أن عبء العمل المرتبط حاليًا بقيادة هذه المجموعات يقع بشكل غير متناسب على عدد محدود من البلدان. ويمكن استكمال ذلك بموافقة كل لجنة على عدد موصى به من مجموعات العمل التي يمكن أن تكون نشطة في أي وقت من الأوقات ولديها خطط عمل متوائمة جيدًا وتسمح لعدد أكبر من أعضاء الدستور الغذائي بالمشاركة في العمل.

وبما أنه تم الاعتراف بأن رؤساء مجموعات العمل قد لا يتمتعون بالخبرة اللازمة لتأدية هذا الدور، فإنه من المفيد تقديم توجيهات بشأن أفضل الممارسات في مجال الرئاسة، بما في ذلك كيفية الاضطلاع بعملية التوثيق والنظر في التعليقات. وتعمل أمانة الدستور الغذائي بالفعل على إعداد دليل عملي لرؤساء مجموعات العمل يشبه دليل الرئيس ويمكنه أن يلبي هذه الحاجة ويكون مفيدًا في تشجيع المندوبين على تولي أدوارٍ قيادية. وسيشكل إعداد دليل للمندوبين أداة هامة يمكن أن يستخدمها جميع المشاركين في الدستور الغذائي.

وعندما تنجز مجموعات العمل الإلكترونية عملها، يتم توزيع مسودة النص المقترح للحصول على التعليقات باستخدام نظام التعليقات الإلكتروني الخاص بالدستور الغذائي. ومن الممكن أن يتم تطوير هذه الخطوة أكثر من ناحية الانفتاح والشفافية، والبناء فيها على الجهود التي تبذلها مجموعات العمل الإلكترونية. ويمكن أن ينظر الدستور الغذائي في إدخال التغييرات على النظم الإلكترونية القائمة، مثلًا من خلال السماح للأعضاء برؤية تعليقات بعضهم البعض في نظام التعليقات الإلكتروني خلال فترة التعليق من أجل تعزيز الشفافية وبناء التوافق في الآراء ودعمهما.

(i) الوثيقة EXEC/79 CRD/01

(ii) الوثيقة REP21/EXEC1

(iii) الوثيقة CX/EXEC 21/80/3

(iv) الوثيقة REP21/EXEC2

(v) الوثيقة CX/EXEC 21/81/4

(vi) الفقرة 85 من الوثيقة REP21/EXEC2

(vii) الوثيقة CX/EXEC 22/83/5

(viii) الوثيقة CX/EXEC 22/82/5

(ix) الوثيقة CX/EXEC 21/81/4

(x) دليل الإجراءات، الطبعة الثامنة والعشرين

(xi) دليل الإجراءات، الطبعة الثامنة والعشرين

(xii) الوثيقة CX/CAC 21/44/15 Add.1

(xiii) الفقرات 23 إلى 31 من الوثيقة REP22/CAC

(xiv) الفقرة 118(3) من الوثيقة REP22/EXEC2

(xv) الدستور الغذائي وأهداف التنمية المستدامة والخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2020–2025

(xvi) متاحة على العنوان التالي https://www.who.int/publications/i/item/9789240059139

(xvii) الوثيقة CX/EXEC 21/80/3